UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SD/2016/EGM/2/5
November 2016
Arabic
ORIGINAL:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية (TAGES) في المنطقة العربية، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، القاهرة، جمهورية مصر العربية

المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية

أعدت الاسكوا مطبوعة[١] تركز هذه بشكل أساسي على المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير التي يتم جمعها على أساس شهري أو فصلي، تناولت نفس المطبوعة اقتراحا" لعدد محدود من المؤشرات الاقتصادية اللازمة لإجراء تحليلات موضوعية للتغيرات الأطول أمداً في الاقتصادات الوطنية. وتجمع هذه المؤشرات خلال فترات أقل تواتراً، أي على أساس سنوي، أو كل خمس سنوات أو حسب الحاجة. إدراج هذه المؤشرات المبينة أدناه في الجدول 1 إلى المجموعة الأساسية للمؤشرات الاقتصادية للأمد القصير يضيف إليها عنصراً أطول أمداً، علماً أنها مجموعات كإحصاءات الهيكلية الاقتصادية والإنتاجية، والدخل والثروة، والطلب والإنتاج ومماثلات القوة الشرائية وإحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة. وهذه المؤشرات مستقاة من مطبوعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حول المجموعة الأساسية المقترحة للإحصاءات الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويحدد القسم ٢ أدناه نطاق كل مجموعة وإطارها التحليلي وإطارها الإحصائي.

ويجب أن يولي كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا الأولوية لتطبيق المجموعة الأساسية المقترحة التي تتضمن المؤشرات القصيرة الأمد وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، انطلاقاً من وضع مخطط استراتيجي فعال يطال النظام الإحصائي الوطني برمته، ولا يحصر بالمنظمة الإحصائية الوطنية. وتتيح عمليات التخطيط المذكورة إدخال المؤشرات الاقتصادية الجديدة تدريجياً و/أو إجراء تحسينات على المؤشرات القائمة من خلال تخطي الحواجز الإحصائية المؤسسية والفنية.

آفاق استخدامها في المنطقة العربية

نوقشت القضايا التي تؤثر على استعمال المجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية في العديد من الاجتماعات والندوات وورش العمل التي نظمتها أمانة الإسكوا خلال السنوات الأربع الماضية، لا سيما تلك التي شارك فيها مستخدمون أساسيون في الحكومات. وفيما يلي المواضيع المشتركة التي أُثيرت في هذه الاجتماعات، مع الإشارة إلى أن معظمها قد أعيد التداول به في الاجتماع الرفيع المستوى والندوة الإقليمية حول تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة في المنطقة العربية الذي عُقد في عمّان في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

ويُمكن تصنيف إمكانيات توسيع استخدام المجموعة الأساسية من المؤشرات المبينة أدناه ضمن فئتين واسعتي النطاق. ويغطي هذا القسم القضايا المرتبطة بناحية الطلب وهي ذات طابع مؤسسي في الدرجة الأولى. أما المسائل المتعلقة بناحية العرض التي تركز على نوعية البيانات وأبعادها فتم مناقشتها في الفصل الثالث من الوثيقة.

وترتبط إمكانيات استخدام المجموعة الأساسية من المؤشرات بما يلي:
ما إذا كان صانعو القرار يستخدمون الإحصاءات بشكل منهجي ومستمر من أجل التخطيط للسياسات الاقتصادية (والاجتماعية) ورصدها وتقييمها. فلا بد من تعزيز أهمية الإحصاءات في صنع القرارات (ثقافة صنع السياسات ورصدها على أساس الأدلة)[٢].

---

[١] المؤشرات الاقتصادية القصيرة الامد **E/ESCWA/SD/2013/10**

[٢] جهاز الإحصاء في دولة قطر، ٢٠٠٨، ص ١٩.

ما إذا كانت الحكومات تخصص الأموال الكافية لإعداد المؤشرات التي تفي باحتياجات المستخدمين. فالنقص في التمويل والتعويل بشكل كبير على دعم الجهات المانحة الذي قد يختلف بشكل كبير من عام إلى آخر يؤثران سلباً على نوعية البيانات نتيجة لضعف البنية الأساسية الإحصائية، والنقص في الموظفين العاملين في مجال الإحصاءات، وعدم توفر المهارات الملائمة.

ويفترض تحسين إمكانيات توسيع استخدام المجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية إيجاد حلول لمجموعة واسعة من القضايا المؤسسية التي أثارها منتجو الإحصاءات الرسمية ومستخدموها خلال الاجتماعات في السنوات الأخيرة. وتشتمل هذه القضايا على ما يلي:

- التركيز على أهمية دور النظام الإحصائي الوطني والحصول على المزيد من الدعم السياسي بهدف توفير التمويل اللازم لتحسين نوعية الإحصاءات من خلال توعية الوزارات الأساسية في الحكومة بأهمية الإحصاءات. ومن الضروري أيضاً توفير الدعم السياسي القوي من أجل وضع إطار تشريعي فعال، فضلاً عن تأمين الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات؛

- توطيد التعاون بين منتجي الإحصاءات ومستخدمي البيانات من خلال تعزيز معرفة المستخدمين وخبرتهم في مجال استخدام الإحصاءات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر. ويستوجب تحسين التعاون مع المستخدمين أيضاً إتاحة الفرصة أمامهم لتقديم مقترحاتهم حول قضايا مرتبطة بتطور النظام الإحصائي الوطني ووضع مؤشرات محددة جديدة أو مراجعة السلاسل القائمة. ويُمكن إطلاق الحوار في هذه القضايا مع المستخدمين في إطار اللجان الاستشارية الإحصائية القائمة (التي تضم خبراء من الحكومات والمصارف المركزية، وممثلين من القطاع الخاص)، أو على أساس تخصصي؛

- رفع مستوى التنسيق بين مختلف الأجهزة المنتجة للبيانات ضمن النظام الإحصائي الوطني من أجل تحسين نوعية الإحصاءات، واتساقها، فضلاً عن إتاحة البيانات الإدارية ذات النوعية الجيدة؛

- والجدير بالذكر أن احتمال حصول تحسينات مماثلة في المجالات المؤسسية المذكورة وغيرها من المجالات يكون أكبر عندما يتم اتخاذ هذه الخطوات في إطار من التخطيط الاستراتيجي مثل الاستراتيجية الوطنية الفعالة لتطوير الإحصاء. وستتم مناقشة هذه المسألة لاحقاً في هذه الوثيقة.

الجدول١ - المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية

المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية	المؤشر الاقتصادي التفصيلي	التواتر الهدف	الخلفية	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
١- الإحصاءات الخاصة بالهيكلية الاقتصادية	القيمة المضافة للصناعة حسب سلاسل المكونات اللازمة لقياس مقاربة معيارية للناتج المحلي الإجمالي؛	كل خمس سنوات أو خلال فترات منتظمة	توفر التعدادت والمسوح الصناعية الدورية البيانات المفصلة اللازمة لمجموعة واسعة من المخرجات الإحصائية الاقتصادية، بما في ذلك:	التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	

	جداول العرض والاستخدام وأوزان المنتجات المتعلقة بمؤشرات أسعار الإنتاج (مع الافتراض بأنه يتم كذلك جمع تفاصيل الإنتاج العائدة لإجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط)؛		القيمة المضافة الصناعية حسب سلاسل المكونات اللازمة لقياس مقاربة معيارية للناتج المحلي الإجمالي، جداول العرض والاستخدام وأوزان المنتجات المتعلقة بمؤشرات أسعار الإنتاج (مع الافتراض بأنه يتم كذلك جمع تفاصيل الإنتاج العائدة لإجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط)؛ البيانات المالية المفصلة اللازمة لتحليل ورصد الأداء الاقتصادي للصناعات الرئيسية أو المعقدة تشتمل هذه الإحصاءات على التعدادات والمسوح التي تجمع بيانات مالية مفصلة (المبيعات، والتكاليف، والأرباح، والاستثمار، والأصول والخصوم) أو بيانات غير مالية (مثل مسوح الإنتاج الزراعي، والغابات، وأنشطة صيد الأسماك، والتعدين، إلخ)		
	البيانات المالية المفصلة اللازمة لتحليل ورصد الأداء الاقتصادي للصناعات الرئيسية أو المعقدة				
٣-الطلب والانتاج	الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) الاسمي والحقيقي	س ر	توفر الحسابات القومية الإطار الإحصائي الشامل لدراسة العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية.		

	الناتج المحلي الإجمالي (الانفاق) الاسمي والحقيقي (بما في ذلك مؤشرات الأسعار الضمنية للناتج المحلي الإجمالي (E) والمكونات)	س ر	يشمل هنا الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالقيمة الاسمية والكمية، موزعة حسب: أ) عناصر الإنفاق الرئيسية، ب) حسب الصناعة. مستوى تفصيل الصناعة ليس محدد وخاص بكل بلد على حدة. بدلا من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (P) من خلال سلسلة صناعة، أو بالإضافة إلى ذلك، تشجع البلدان على إنتاج القيمة المضافة الفصلية حسب طريقة احتساب الدخل، جنبا إلى جنب مع الدخل القومي الإجمالي الفصلي وسلسلة الادخار. إنتاج الناتج المحلي الإجمالي (E) ومكوناته من حيث القيمة الاسمية والحجم يسمح حساب معامل انكماش السعر الضمنية المرتبطة بها. ينبغي أن تؤخذ متطلبات برنامج المقارنات الدولية في الاعتبار عند تحديد مكونات الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي ليتم إنتاجها		
	التجارة الخارجية - بضائع	س ر	الصادرات والواردات من البضائع، في القيم الاسمية (العملة الوطنية) ومن حيث الكمية (أي الأرقام القياسية للكميات). تفاصيل السلع خاص بكل بلد على حدة. القيم ومؤشرات الكمية ومؤشرات الأسعار (راجع أعلاه) ومؤشرات قيمة الوحدة لتجارة السلع يجب أن تحصل على تغطية متناسقة وعرض، لتسهيل تحليل شامل للتجارة الخارجية. كما توفر بيانات تجارة البضائع مؤشر أكثر في الوقت المناسب عن التطورات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.		

	التجارة الخارجية – الخدمات	س ر	الصادرات والواردات من الخدمات محللة حسب المنتج، في القيم الاسمية (العملة الوطنية). في حين يطلب من هذه السلسلات الإجمالية تجميع ميزان المدفوعات الربعي للمدفوعات، إذا، تجارة الخدمات مهمة لرصد ربع سنوي للاقتصاد، فمن المستحسن أن يتم تجميع سلسلة مفصلة. تفاصيل المنتج خاص بكل بلد على حدة.		
٢- **الإنتاجية**	يوصى باستخدام الناتج المحلي لكل ساعة عمل، لكن في حال لم تكن البيانات المتعلقة بساعات العمل متوفرة، يمكن استعمال الناتج المحلي الإجمالي لمجموع ساعات الدوام الكامل للموظف أو الوظيفة	سنوياً	لا تتضمن المجموعة سوى أدوات لقياس إنتاجية العمل. وبالرغم من أهمية أدوات قياس الإنتاجية المتعددة العوامل، فهي غير مدرجة ضمن التوصيات المتعلقة بالمجموعة الأساسية. فيما يتعلق بقياس إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، يوصى باستخدام الناتج المحلي لكل ساعة عمل، لكن في حال لم تكن البيانات المتعلقة بساعات العمل متوفرة، يمكن استعمال الناتج المحلي الإجمالي لمجموع ساعات الدوام الكامل للموظف أو الوظيفة. وفيما يوصى باستخدام أدوات القياس على مستوى الاقتصاد ككل، قد تفرض أدوات القياس غير المرتبطة بالسوق حصر النطاق بصناعات السوق و/أو قطاع الأعمال.	ICLS Resolution concerning the measurement of working time, 2008, ILO Measuring Capital: OECD Manual, 2nd edition 2009 Measuring Productivity: Measurement of Aggregate and Industry-Level Productivity Growth, OECD Manual, 2001 OECD Compendium of Productivity Indicators, 2008	

٤- الدخل والثروة	٤-١ الحسابات القومية المتكاملة للاقتصاد ككل	سنوياً	تشتمل المجموعة الأساسية على سلسلة حسابات الاقتصاد بنطاقه الأوسع باستثناء الحسابات المالية والميزانيات العامة، لكن بما يتضمن حساب "بقية العالم". وتشكل هذه الحسابات الحد الأدنى اللازم لقياس الدخل القومي الإجمالي، والمدخرات، وصافي الإقراض مع بقية العالم. وتوفر هذه الحسابات كذلك أداة قياس سنوية للناتج المحلي الإجمالي (الدخل) لمقارنتها بسلاسل الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) والناتج المحلي الإجمالي (النفقات) للبلدان التي لا تنتج بعد سلاسل ربع سنوية من القيمة المضافة الإسمية لكل من مكونات الدخل.	نظم الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (المفوضية الأوروبية وآخرون)	
	٤-٢ حسابات القطاع المؤسسي	سنوياً	تطبق حسابات المجموعة الأساسية أيضاً على القطاعات المؤسسية الرئيسية. ومن الضروري أن تشمل القطاعات بالحد الأدنى الشركات التجارية والأسر المعيشية والحكومة. وفيما يتعلق بالحسابات القطاعية، يوصى بإعداد حسابات مالية وميزانيات عامة، إلى جانب حسابات إعادة التقييم، وغيرها من الحسابات المتعلقة بالتغيرات في الأحجام. -	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (المفوضية الأوروبية وآخرون)	

	٤-٣ توزيع الدخل	كل خمس سنوات	الإحصاءات الدورية لتوزيع دخل الأفراد والأسر المعيشية التي تميز بين مجموعات أساسية من الأسر المعيشية وفق ما تتطلبه الدراسات الخاصة ببلد ما (مثلاً بين الأسر المعيشية في الريف والمدينة، أو حسب الأسر المعيشية المصنفة على أساس مصدر الدخل أو حسب المشاركة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي). يمكن استخدام دراسات بديلة أخرى حول التوزيع قد تشتمل على الثروة إلى جانب الدخل، و/أو تركز على مستويات الاستهلاك. من المحبّذ إجراء دراسات حول توزيع الدخل بشكل متواتر، مع ضرورة ربطها بوتيرة إنتاج بيانات المصدر مثل مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها التي تجرى بشكل دوري.	Quarterly National Accounts Manual: Concepts, data Sources and Compilation, 2001 (IMF) Handbook on Household Income Statistics 2nd edition, 2011, Final Report and Recommendations of the Canberra Group (2001) (UN)	
٥- تعادل القوة الشرائية		حسب الحاجة	مؤشر أسعار المنتجين-وما يتصل بها من مؤشرات أسعار السلع الأساسية - يمكن أن تختلف بين البلدان من حيث الصناعة و / أو التغطية السلعية، ونقطة التقييم. المطلوب هو مؤشرات تتبع أسعار مجموعة واسعة من السلع في السوق مع مرور الوقت. وسوف تغطي هذه المؤشرات السلع والخدمات الوسيطة والنهائية، بما في ذلك الأصول الثابتة، وستسهل. أ) رصد التضخم في مراحل مختلفة من سلسلة توريد المنتجات. ب) تغيرات الأسعار لسلع من الصادرات والواردات الرئيسية؛ ت) من الانكماش في متغيرات الحسابات القومية، سواء انتاج/ادخال الصناعة وفئات الطلب النهائي. وتكون مجموعة مؤشرات الصناعة ومؤشرات السلع المختارة خاصة بكل بلد على حدة، ولكن على نطاقها أن يغطي الاستخدامات المذكورة أعلاه. وينبغي بذل الجهود لضمان تغطية الخدمات الأساسية على الأقل. وينبغي أيضا النظر في إنتاج مؤشرات للعقارات السكنية والتجارية نظرا للدور الرئيسي لهذه الأصول في التأثير على سلوك الاستثمار والادخار	Global Purchasing Power Parities and Real Expenditures: 2005 International Comparison Program – Methodological Handbook, World Bank Measuring the Real Size of the World Economy: The Framework, Methodology, and Results of the International Comparison Program—ICP, 2011, World Bank	

٦- الموارد الطبيعية والبيئة		سنوياً	إحصاءات تقيس اكتشاف، واستنفاد وتدهور الموارد الطبيعية التي تندرج ضمن أصول نظام الحسابات القومية. وتُترك لكل بلد حرية اختيار الأصول الطبيعية التي يرغب بتغطيتها، لكن من المتوقع أن تشتمل هذه الأصول على الموارد الأساسية المعرضة للخطر. ويوصى بإعداد إحصاءات سنوية حول حجم وقيمة مستويات التخزين، وحول زيادتها ونقصانها.	نظم الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (المفوضية الأوروبية وآخرون) System of Environmental-Economic Accounting (SEEA), 2012, UN	

الجدول٢-المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد للمنطقة العربية[٣]

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			**التواتر**	**مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي**	**المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع**	**اعتماد اللجنة الاستشارية**
المجموعة	**وصف المؤشر**	**التفاصيل**	**الهدف**			
1- الحسابات القومية+	١-١ الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (المفوضية الأوروبية وآخرون) (متوفر باللغة العربية) نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨	
	١-٢ الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي	١-٢-١ بحسب الإنفاق	فصلي			
		١-٢-٢ بحسب الإنتاج	فصلي			

[٣] هذه القائمة مستقاة من نموذج بيانات الأمم المتحدة الخاص بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد، وهي تضم كافة مؤشرات الشق الأول فضلاً عن مؤشرات الشق الثاني ذات الأولوية القصوى.

* D: Daily: M: Monthly; Q: Quarterly.

+ List of Priority indicators identified by the countries participated in the ESCWA project "Strengthening the Statistical Capacity of ESCWA Member Countries in Producing and Disseminating Short-term Statistics for Sustainable Growth", and adopted in the EGM on STS 16-18 Feb, Amman Jordan

++ Added after the publication of **E/ESCWA/SD/2013/10** **Study on Selected Methodological Issue in Economic Statistics: Short-Term Economic Indicators for The Arab Region**

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل				
		١-٢-٣ بحسب الدخل	فصلي		(المفوضية الأوروبية وآخرون) (متوفر باللغة العربية) Quarterly National Accounts Manual: Concepts, data Sources and Compilation, 2001 (IMF)	
2- الإنتاج والدوران+	٢-١ دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)		فصلي، شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Recommendations for the Index of Industrial Production, 2010 (UNSD)	
	٢-٢ دليل الإنتاج للبناء		فصلي، شهري	النظام العام لنشر البيانات	Guidelines for compiling the monthly index of production in construction, 2011-Eurostat	
	٢-٣ دليل الدوران للتجارة بالتجزئة بحسب الأقسام الرئيسية		فصلي، شهري		International Recommendations for Distributive Trade Statistics 2008 (UNSD)	
	٢-٤ دليل الدوران الصناعي بحسب الأقسام الرئيسية		فصلي، شهري			

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل				
٣- مؤشرات الأسعار+	٣-١ مؤشر أسعار المستهلك		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	ILO Resolution concerning CPI (17th International Conference of Labour Statisticians, 2003 (ILO et al) دليل مؤشرات أسعار المستهلكين: النظرية والتطبيق ٢٠٠٤ (منظمة العمل الدولية وآخرون)(متوفر باللغة العربية) Practical Guide to Producing Consumer Price indices. A Supplementary handbook to the Consumer Price Index Manual (UNECE 2009)	
	٣-٢ مؤشر أسعار الإنتاج		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Producer Price Index Manual – 2004 (IMF et al)	
	٣-٣ مؤشر أسعار الواردات		شهري		Export and Import Price Index Manual: Theory and Practice, 2009 (IMF)	
	٣-٤ مؤشر أسعار الصادرات		شهري			
٤- مؤشرات سوق العمل	٤-١ البطالة		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	ICLS Resolution concerning statistics of the economically active population, employment, unemployment and underemployment, 1982 Survey of economically active population,	
	٤-٢ معدل البطالة		فصلي			
	٤-٣ إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات		

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل				
					employment and underemployment: An ILO manual on concepts and methods, ILO 1990 Resolution concerning the measurement of underemployment and inadequate employment situations (16th ICLS, 1998) Resolution concerning statistics of employment in the informal sector (15th ICLS, 1993) ILO Guidelines concerning a statistical definition of informal employment (17th ICLS, 2003	
5- مؤشرات القطاع الخارجي	٥-١ الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions, 2010 (UNSD) International Merchandise Trade Statistics: Compilers Manual, 2012 (UNSD) Manual on Statistics of International Trade in Services, 2010 (UNSD)	

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل				
	٥-٢ وضع الاستثمار العالمي، تحديد الميزانيات والمكونات		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Investment Position, 2002 (IMF) Quarterly International Investment Position Statistics: Data Sources and Compilation Techniques, 2011 (IMF) Balance of Payments and International Investment Position Manual – Sixth Edition, 2008 (BPM6) – IMF Balance of Payments and International Investment Position Compilation Guide, 2012 (IMF)	
	٥-٣ الأصول الاحتياطية الرسمية		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانا، النظام العام لنشر البيانات	International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template (Pre-publication Draft, January 2012) – IMF	
	٥-٤ الدين الخارجي (حسب القطاعات، وأجل الاستحقاق، والعملة الأجنبية)		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users 2003 (IMF)	
6- مؤشرات القطاع المالي	٦-١ صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي		شهري			
	٦-٢ الإقراض المحلي للبنك المركزي		شهري			
	٦-٣ الاحتياطي النقدي للبنك المركزي		شهري			

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل	الهدف			
	٦-٤ صافي الأصول الأجنبية لشركات الإيداع		شهري		Monetary and Financial Statistics Manual 2000 (IMF)	
	٦-٥ الإقراض المحلي لشركات الإيداع				Monetary and Financial Statistics: Compilation Guide, 2008 (IMF)	
	٦-٦ خصوم المعروض النقدي لشركات الإيداع		شهري		Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, 2006 (IMF)	
٧- مؤشرات القطاع الحكومي	٧-١ الإيرادات		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Government Finance Statistics Manual 2001, (IMF)	
	٧-٢ النفقات		فصلي			
	٧-٣ صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات-النفقات)	فصلي			
	٧-٤ صافي الأصول غير المالية المكتسبة		فصلي			
	٧-٥ الإنفاق		فصلي			
	٧-٦ صافي الإقراض/صافي الاقتراض	(= الإيرادات-الإنفاق)	فصلي			
	٧-٧ إجمالي الدين		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users, 2011,	
٩. مؤشرات القطاع الأسري	الدين الأسري					
١٠- مؤشرات السوق المالية	١٠-١ أسعار الفائدة باعتبارها من أسعار الإقراض وأسواق السندات على المديين القصير والطويل		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	SDDS Guide, p.38	
	١٠-٢ أسعار الصرف باعتبارها أسواقاً آنية وآجلة ذات صلة		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات،		

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع	اعتماد اللجنة الاستشارية
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل				
	١٠-٣ أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية		شهري (إسمي) فصلي	النظام العام لنشر البيانات		
	١٠-٤ مؤشرات سوق الأسهم		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات		
١١- مؤشرات سوق العقارات+	١١-١ مؤشر أسعار الممتلكات السكنية		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات	Handbook on Residential Property Prices Indices (RPPI) 2013. Eurostat Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, 2006 (IMF)	
١٢- الثقة الاقتصادية+	١٢-١ ثقة المستهلك		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات		
	١٢-٢ ثقة الشركات		شهري		Business Tendency Surveys: A Handbook, 2003 (OECD) Revised manual on economic sentiment surveys currently being developed by UNSD and Eurostat. Draft versions are expected late 2013, early 2014	
	١٢-٣ المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	١٢-٣-١ المؤشرات الرائدة	شهري			
		١٢-٣-٢ المؤشرات المتزامنة	شهري			
		١٢-٣-٣ المؤشرات المتخلفة	شهري			

ج. استخدامات المؤشرات الاقتصادية

ألف- الإطار التحليلي المؤشرات الاقتصادية

يتضمن هذا الفصل موجزاً حول الاستخدام التحليلي للمؤشرات الواردة ضمن المجموعة الأساسية للمؤشرات الاقتصادية المبينة في الفصل الأول أعلاه، ومدى ارتباط هذه المؤشرات بالسياسات، وذلك من وجهة نظر المستخدم. ويستقي موجز المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير المعلومات مباشرة من وثيقة أُعدّت للمنتدى الدولي الثالث حول مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية الذي عُقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٤].

أما المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى المحدودة العدد والواردة ضمن المجموعة الأساسية فمستقاة مباشرةً من مطبوعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة حول المجموعة الأساسية المقترحة للإحصاءات الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٥]، فضلاً عن مصادر أخرى.

ويقع الموجز في ثلاثة أجزاء هي: النطاق والتغطية، والإطار التحليلي، والإطار الإحصائي. فالجزء المعني بالنطاق والتغطية يقدم معلومات موجزة عن نطاق الإحصاءات ويشير إلى المعيار الإحصائي الشامل. والإطار الإحصائي يتناول بعدي التواتر والتوقيت، ويشير إلى البيانات المصدر. ويسلط الإطار التحليلي الضوء على الاستخدامات التحليلية وعلى مدى ارتباط مجموعة بيانات المؤشر بالسياسات لرصد التطورات الاقتصادية والمالية وإعداد تقارير بشأنها. ويمكن للوكالات الوطنية تحسين هذه المعطيات من أجل توجيه عملية إعداد التعليقات حول الاتجاهات في البيانات على صعيد كل بلد وتعزيز الصلات بين السياسات وإطار نشر الإحصاءات.

١- إحصاءات الهيكلية الاقتصادية

النطاق والتغطية

تشتمل هذه الإحصاءات على التعدادات والمسوح التي تجمع بيانات مالية مفصلة (المبيعات، والتكاليف، والأرباح، والاستثمار، والأصول والخصوم) أو بيانات غير مالية (مثل مسوح الإنتاج الزراعي، والغابات، وأنشطة صيد الأسماك، والتعدين، إلخ). ويستوجب إجراء هذه المسوح أو التعدادات إطاراً محدثاً للشركات التجارية على أن تكون مصنفة بشكل مناسب.

وتوفر التعدادت والمسوح الصناعية الدورية البيانات المفصلة اللازمة لمجموعة واسعة من المخرجات الإحصائية الاقتصادية، بما في ذلك:

- القيمة المضافة الصناعية حسب سلاسل المكونات اللازمة لقياس مقاربة معيارية للناتج المحلي الإجمالي؛
- جداول بالتوريد/الاستخدام ومرجحات للصناعة/المنتجات المتعلقة بمؤشرات أسعار الإنتاج (مع الافتراض بأنه يتم كذلك جمع تفاصيل الإنتاج العائدة لإجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط)؛
- البيانات المالية المفصلة اللازمة لتحليل ورصد الأداء الاقتصادي للصناعات الرئيسية أو المطورة.

الإطار التحليلي

يُمكن لإحصاءات الهيكلية الاقتصادية أن توفر الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بتوليد الثروات (القيمة المضافة)، والاستثمار ومدخلات العمالة لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ويُمكن استخدام البيانات لتحليل التغيرات الهيكلية، من الصناعة إلى الخدمات مثلاً، وتخصصات البلدان، والإنتاجية والربحية القطاعية، إلى جانب مجموعة أخرى من المواضيع.

[٤] اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، ٢٠١٣.

[٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،٢٠١٠.

وتصنيف إحصاءات الهيكلية الاقتصادية حسب أحجام الشركات يتيح إجراء تحليلات مفصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يستخدمها صانعو السياسات والمحللون الراغبون بالتركيز على ريادة الأعمال وعلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك توفر إحصاءات الهيكلية الاقتصادية معلومات أساسية مفيدة يمكن الاستناد إليها لتفسير الدورة الاقتصادية والإحصاءات القصيرة الأمد.

الإطار الإحصائي

تختلف تغطية التعدادات والمسوح ووتيرتها ونوعها باختلاف البلدان. ويمكن الحصول على البيانات الاقتصادية اللازمة للاستخدامات المبينة أعلاه بعدة طرق باستخدام أساليب الجمع مثل التعدادات الشاملة أو المسوح العينية؛ والتغطية التي تشمل الاقتصاد ككل أو الصناعات الرئيسية فقط؛ والوتيرة السنوية أو الدورية أو غير المنتظمة؛ وجمع البيانات عبر الاستبيانات واستخدام البيانات الإدارية أو كلاهما معاً، إلخ.

٢- الطلب والانتاج

النطاق والتغطية

توفر الحسابات القومية الإطار الإحصائي الشامل لدراسة العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية.

الإطار التحليلي

يشمل هنا الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالقيمة الاسمية والحجم، موزعة حسب: أ) عناصر الإنفاق الرئيسية، ب) حسب الصناعة. مستوى تفصيل الصناعة ليس محدد وخاص بكل بلد على حدة. بدلا من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (P) من خلال سلسلة صناعة، أو بالإضافة إلى ذلك، تشجع البلدان على إنتاج القيمة المضافة الفصلية حسب طريقة احتساب الدخل، جنبا إلى جنب مع الدخل القومي الإجمالي الفصلي وسلسلة الادخار. إنتاج الناتج المحلي الإجمالي (E) ومكوناته من حيث القيمة الاسمية والحجم يسمح حساب معامل انكماش السعر الضمنية المرتبطة بها. ينبغي أن تؤخذ متطلبات برنامج المقارنات الدولية في الاعتبار عند تحديد مكونات الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي ليتم إنتاجها.

الصادرات والواردات من السلع، في القيم الاسمية (العملة الوطنية) ومن حيث الكمية (أي الأرقام القياسية للكميات). تفاصيل السلع خاص بكل بلد على حدة. القيم ومؤشرات الكمية ومؤشرات الأسعار (راجع أعلاه) ومؤشرات قيمة الوحدة لتجارة السلع يجب أن تحصل على تغطية متناسقة وعرض، لتسهيل تحليل شامل للتجارة الخارجية. كما توفر بيانات تجارة البضائع مؤشر أكثر في الوقت المناسب عن التطورات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الصادرات والواردات من الخدمات محللة حسب المنتج، في القيم الاسمية (العملة الوطنية). في حين يطلب من هذه السلسلات الإجمالية تجميع ميزان المدفوعات الربعي للمدفوعات، إذا، تجارة الخدمات مهمة لرصد ربع سنوي للاقتصاد، فمن المستحسن أن يتم تجميع سلسلة مفصلة. تفاصيل المنتج خاص بكل بلد على حدة.

الإطار الإحصائي

٣- الإنتاجية

النطاق والتغطية

تحدَّد الإنتاجية على أنها نسبة حجم المخرجات إلى حجم المدخلات، وتقيس مدى كفاءة استخدام المدخلات مثل اليد العاملة ورأس المال في اقتصادٍ ما لإنتاج مستوى معين من المخرجات. وتتوفر أدوات عدة لقياس الإنتاجية، ويتم الاختيار فيما بينها بحسب الهدف المبتغى من القياس، و/أو توفر البيانات.

لا تتضمن المجموعة الأساسية سوى أدوات لقياس إنتاجية العمل. وترتبط هذه الإنتاحية بالعامل الأكثر أهمية وهو الإنتاج، وهي من المحددات الرئيسية لمستويات المعيشة، ويتم قياسها كنصيب الفرد من الدخل. ومن هذا المنظور، تُعتبر الإنتاجية ذات أهمية قصوى بالنسبة للسياسات. وبالرغم من أهمية أدوات قياس الإنتاجية المتعددة العوامل، فهي غير مدرجة ضمن التوصيات المتعلقة بالمجموعة الأساسية.

وفيما يتعلق بقياس إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، يوصى باستخدام الناتج المحلي الإنتاجي لكل ساعة عمل، لكن في حال لم تكن البيانات المتعلقة بساعات العمل متوفرة، يمكن استعمال الناتج المحلي الإجمالي لمجموع ساعات الدوام الكامل للموظف أو الوظيفة.

وفيما يوصى باستخدام أدوات القياس على مستوى الاقتصاد ككل، قد تفرض أدوات القياس غير المرتبطة بالسوق حصر النطاق بصناعات السوق و/أو قطاع الأعمال.

الإطار التحليلي

تُعتبر الإنتاجية مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنافسية، وهي بالتالي من المعلومات الإحصائية الأساسية لإجراء العديد من المقارنات الدولية وتقييمات أداء البلدان. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام بيانات الإنتاجية لدراسة أثر الأنظمة التي ترعى الإنتاج وسوق العمل على الأداء الاقتصادي. ويشكل نمو الإنتاجية عنصراً هاماً في نمذجة القدرة الإنتاجية للاقتصادات، كما يسمح للمحللين بتحديد مدى استغلال هذه القدرة، ما يتيح بالتالي قياس موقع الاقتصادات في الدورة الاقتصادية واستشراف النمو الاقتصادي. كذلك تستخدم الطاقة الإنتاجية لتقييم الطلب والضغوطات التضخمية.
والإنتاجية ضرورية لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار الإحصائي

تساوي إنتاجية العمل نسبة المخرجات مقاسة بحجمها (الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة الإجمالية) إلى مدخلات العمل حسب مقياس محدد (العدد الإجمالي لساعات العمل أو إجمالي العمالة). ويمكن قياس إنتاجية العمل بطرق عدة.

ويبيّن قياس حجم المخرجات السلع والخدمات التي تنتجها القوى العاملة. وهو يشكل البسط أو الجزء الأعلى من عملية القسمة، عند حساب معدل إنتاجية العمل، لذلك، يقاس حجم المخرجات إما باستخدام الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة الإجمالية. ومن المفضل على هذا الصعيد استخدام القيمة المضافة لأنها تستثني الضرائب.

وتتوفر أيضاً مصادر إحصائية أخرى لقياس مدخلات العمل، بما في ذلك مسوحات القوى العاملة القائمة على الأسر المعيشية والمسوحات القائمة على المؤسسات أو الشركات، مع أخذ نقاط الضعف والقوة لكل منها (انظر قرار المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات المالية لعام ٢٠٠٨ المتعلق بقياس أوقات العمل).

٤- الدخل والثروة

النطاق والتغطية

تشتمل المجموعة الأساسية على سلسلة حسابات الاقتصاد بنطاقه الأوسع باستثناء الحسابات المالية والميزانيات العامة، لكن بما يتضمن حساب "بقية العالم".

وتشكل هذه الحسابات الحد الأدنى اللازم لقياس الدخل القومي الإجمالي، والمدخرات، وصافي الإقراض مع بقية العالم. وتوفر هذه الحسابات كذلك أداة قياس سنوية للناتج المحلي الإجمالي (الدخل) لمقارنتها بسلاسل الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) والناتج المحلي الإجمالي (النفقات) للبلدان التي لا تنتج بعد سلاسل ربع سنوية من القيمة المضافة الإسمية لكل من مكونات الدخل.

وبالنسبة للحسابات القطاعية المؤسسية، تطبق حسابات المجموعة الأساسية أيضاً على القطاعات المؤسسية الرئيسية. ومن الضروري أن تشمل القطاعات بالحد الأدنى الشركات التجارية والأسر المعيشية والحكومة.

وفيما يتعلق بالحسابات القطاعية، يوصى بإعداد حسابات مالية وميزانيات عامة، إلى جانب حسابات إعادة التقييم، وغيرها من الحسابات المتعلقة بالتغيرات في الأحجام.

كذلك يمكن استخدام دراسات بديلة أخرى حول التوزيع قد تشتمل على الثروة إلى جانب الدخل، و/أو تركز على مستويات الاستهلاك.

الإطار التحليلي

من المهم قياس كيفية توزيع الرفاه المادي، وقد أدرجت إحصاءات التوزيع لهذه الغاية ضمن توصيات المجموعة الأساسية، وتحديداً الإحصاءات الدورية لتوزيع دخل الأفراد والأسر المعيشية التي تميز بين مجموعات أساسية من الأسر المعيشية وفق ما تتطلبه الدراسات الخاصة ببلد ما (مثلاً بين الأسر المعيشية في الريف والمدينة، أو حسب الأسر المعيشية المصنفة على أساس مصدر الدخل أو حسب المشاركة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي).

وهي ضرورية أيضاً لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار الإحصائي

مع أن توصيات المجموعة الأساسية تعود للمؤشرات الممتدة على خمس سنوات، من المحبّذ إجراء دراسات حول توزيع الدخل بشكل متواتر، مع ضرورة ربطها بوتيرة إنتاج بيانات المصدر مثل مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها التي تجرى بشكل دوري.

٥- مماثل القوة الشرائية

النطاق والتغطية

مماثل القوة الشرائية هو شكل من أشكال معدلات التحويل، يستند إلى مقارنة الأسعار بين البلدان. ويقوم مفهوم قياس مماثل القوة الشرائية على قانون السعر الواحد الذي ينص على أنه في غياب أي تكاليف إضافية مثل تكاليف العمليات أو الرسوم الجمركية، يجب أن تكون أسعار السلع الأساسية المشابهة هي نفسها حين يتم تحويلها إلى العملة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن قانون السعر الواحد يُطبق على سلعة واحدة في وقت محدد، بينما يسري مماثل القوة الشرائية على سلة شاملة من السلع والخدمات بشكل متزامن ويحسب باستخدام الأسعار النسبية لعدد كبير من السلع والخدمات المقارنة في بلدان مختلفة.

وبالنسبة إلى مماثل القوة الشرائية الذي يُحسب برعاية مشروع المقارنة الدولي، تُنشر النتائج في نهاية كل جولة من برنامج المقارنة الدولي. وقد صدر التقرير العالمي الأخير لهذا المشروع في عام ٢٠٠٨ وتضمن نتائج مماثل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥ المرجعي، مع الإشارة إلى أن جولة مشروع المقارنة الدولي لعام ٢٠١١ ستُصدر نتائج عام ٢٠١١ المرجعي في نهاية عام ٢٠١٣.

الإطار التحليلي

ولمماثل القوة الشرائية أهمية خاصة بالنسبة للمحللين باعتباره أداة غير منحازة لقياس المستويات النسبية للتنمية في البلدان ولإسداء المشورة على صعيد السياسات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتخفيف حدة الفقر. ويعمل مشروع المقارنة الدولي على بلورة معدل تحويل بديل يسمح بتصحيح التفاوتات في الأسعار ويتيح بالتالي إجراء مقارنة بين المجاميع الاقتصادية وحجم الأسواق استناداً إلى الأحجام الحقيقية لمستويات أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية أو إجمالي الاستهلاك. وتستخدم معدلات التحويل أيضاً لتقييم مدى تفشي الفقر ورصد التقدم المحرز على صعيد السياسات التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر.

وقد يؤدي استخدام معدلات التحويل في تحاليل مماثلة إلى وقوع مغالطات بما أن هذه المعدلات لا تقيس التفاوتات في مستويات الأسعار النسبية بين البلدان. ويُعتبر مماثل القوة الشرائية من الأدوات الأنسب لتحويل العملات لأنه يسمح بتصحيح التفاوتات في الأسعار ويتيح بالتالي المقارنة ما بين المجاميع الاقتصادية وحجم الأسواق استناداً إلى الأحجام الحقيقية للنواتج.

وتُستخدم إحصاءات مماثل القوة الشرائية أيضاً لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتصبح المقارنات بين مؤشرات التنمية الرئيسية أكثر دلالة عند توفر مماثلات أكثر دقة للقوة الشرائية على مستويات مختلفة من التصنيف. ويُعتبر استخدام بيانات مماثل القوة الشرائية في تحليل الفقر أساسياً في تقييم وتقدير الفقر في المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بمدى تفشي الفقر استناداً إلى خطوط الفقر القابلة للمقارنة دولياً. ويُمكن أن تساهم مماثلات القوة الشرائية في تحسين نوعية ودقة إحصاءات الحسابات القومية وتعزيز اتساق البيانات على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال الالتزام الصارم بالمعايير الدولية للتصنيفات الإحصائية وجمع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير بشأنها.

الإطار الإحصائي

تعمل كل دولة مشاركة في مشروع المقارنة الدولي على توفير متوسط الأسعار القومية لقائمة تضم أكثر من ١٠٠٠ سلعة وخدمة محددة بوضوح ومرجّحة حسب أهميتها من أجل ضمان المقارنة بين السلع المسعرة في بلدان مختلفة. ويتم جمع أسعار السلع الاستهلاكية للأسر على أساس ربع سنوي خلال العام المرجعي، على أن تغطي هذه الأسعار قطاعات متنوعة وأنواع مختلفة من الأسواق والمحال التجارية من أجل الحصول على متوسط الأسعار القومي السنوي، في حين يتم جمع الأسعار في إطار مسوحات خاصة أخرى على صعيد الحكومات وتكوين رأس المال مرة أو مرتين خلال العام المرجعي. وكمرحلة أولى، يحسب مماثل القوة الشرائية عبر الحصول على معدلات متوسط الأسعار العائدة لسلع قابلة للمقارنة بين البلدان، ليتم لاحقاً جمعها ضمن هيكلية الناتج المحلي الإجمالي عبر تطبيق مرجحات الإنفاق للتوصل إلى تقديرات مماثل القوة الشرائية للمكونات والمستويات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين لا تقوم أجهزة الإحصاء الوطنية بإنتاج مماثل القوة الشرائية بشكل مباشر، يتم حث البلدان بشدة على المشاركة في مشروع المقارنة الدولي. ويمكن تسهيل مهمة توفير بيانات الأسعار والإنفاق لمشروع المقارنة الدولي في حال تم النظر في هذه الشروط تزامناً مع وضع المخرجات الإحصائية الوطنية ذات الصلة.

٦- الموارد الطبيعية والبيئة

النطاق والتغطية

تتخطى الإحصاءات التي تقيس مدى الترابط بين الاقتصاد والبيئة نطاق المجموعة الأساسية المقترحة. إلا أن تفاقم المخاوف بشأن استدامة النمو الاقتصادي يشير إلى ضرورة أن تضم المجموعة الأساسية مجموعة محدودة من الإحصاءات لتناول هذه المسألة.

لذلك، يوصى بأن تشتمل المجموعة الأساسية على إحصاءات تقيس اكتشاف، واستنفاد وتدهور الموارد الطبيعية التي تندرج ضمن أصول نظام الحسابات القومية. ويسجل النظام المذكور هذه التغيرات في الحساب المخصص لـ "التغيرات الأخرى في الأصول"، مع العلم أن هذه التغيرات تؤثر على مراكز البلدان من حيث صافي الثروة، ولا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ويتسق إنتاج هذه الإحصاءات مع نطاق تغطية نظام الحسابات القومية، كما أنه يتيح للمستخدمين اشتقاق أدوات قياس بديلة للناتج المحلي الإجمالي يمكن استخدامها لقياس الاستنفاد والاكتشاف على نحو أفضل.

وتُترك لكل بلد حرية اختيار الأصول الطبيعية التي يرغب بتغطيتها، لكن من المتوقع أن تشتمل هذه الأصول على الموارد الأساسية المعرضة للخطر. ويوصى بإعداد إحصاءات سنوية حول حجم وقيمة مستويات التخزين، وحول زيادتها ونقصانها.

باء- الإطار التحليلي المؤشرات الاقتصادية القصيرة للأمد

المجموعة الأولى من المؤشرات: الحسابات القومية

النطاق والتغطية

تغطي هذه المجموعة الحسابات القومية الربع السنوية وتتضمن أحياناً التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والإصدارات اللاحقة التي تتضمن تحليلات أكثر تفصيلاً حسب مكونات الإنفاق، ومكونات الدخل والإنتاج في جميع الصناعات، والحسابات الربع السنوية للقطاعات المؤسسية التي تغطي

إجمالي الحسابات والميزانيات العمومية. ويرتبط التقدير الأولي للناتج المحلي الإجمالي بالإصدار المعجل للناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي باعتباره قياساً إجمالياً للإنتاج. وتتاح أرقام الناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي وعناصره بالأسعار الجارية ومقاييس الحجم.

الإطار التحليلي

الهدف الأساسي من تحليل السلاسل الزمنية للحسابات القومية الربع السنوية هو إعطاء صورة أكثر دقة عن الاتجاهات الاقتصادية والمالية من الحسابات القومية السنوية وأكثر شمولاً من المؤشرات الاقتصادية المنفردة. وتفي هذه السلاسل الزمنية بالحاجة إلى إجراء دراسة تحليلية للعلاقات الدينامية بين مجاميع الاقتصاد الكلي في إطار نظام متسق للحسابات القومية. وتستجيب الحسابات القومية الربع السنوية لما تتطلبه تحليلات الدورات الاقتصادية ووضع النماذج الاقتصادية القياسية من البيانات الأساسية. ففيما يتعلق بتحليلات الدورات الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى التركيز على تحديد نقاط التحول من خلال تحليل دورة الاتجاهات والعلاقات الدينامية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية مثل التزامن، والتقدم، والتأخر. وفي هذا السياق، يشتمل وضع النماذج الاقتصادية القياسية بنطاقه الأوسع على توقع المتغيرات في الفترات المرجعية المستقبلية.

وكثيراً ما تتوفر المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير المبينة ضمن مجموعات فرعية على أساس شهري بعد مدة وجيزة من الفترة المرجعية. وكل سلسلة من المؤشرات القصيرة الأمد توفر معلومات قيمة عن جانب معين من الاقتصاد الحقيقي والمالي، لكنها لا تستطيع أن تقدم معلومات عن العلاقات الدينامية السببية إلا عبر دمجها ضمن إطار تحليلي وإحصائي متسق وشامل مثل نظام الحسابات القومية.

الإطار الإحصائي

يجري تجميع الحسابات القومية الربع السنوية استناداً إلى مصدر دقيق وفصلي للبيانات يغطي مباشرة قسماً كبيراً من المجاميع. ومن المستحسن أن تستخدم الوكالات الوطنية المنهجية نفسها في تجميع سلاسل المدخلات وتجهيزها بدءاً من الإصدار الأول للناتج المحلي الإجمالي والحسابات القطاعية، وصولاً إلى الإصدارات اللاحقة، وذلك من أجل تخفيض المراجعات والتناقضات غير الضرورية إلى الحد الأدنى. ولا يجب اعتبار استخدام طرق الاقتصاد القياسي والعلاقات السلوكية غير المباشرة بديلاً عن جمع البيانات، وهي لا تندرج في نطاق تجميع الحسابات القومية الربع السنوية.

المجموعة الثانية من المؤشرات: الإنتاج والدوران

النطاق والتغطية

تغطي هذه المجموعة مؤشرات الإنتاج الصناعي، والبناء، والدوران الصناعي، وتجارة التجزئة، ودوران التصليح، ودوران الخدمات، ومؤشرات إنتاج السلع الأساسية الرئيسية (وفق ما تقتضيه الحاجة). ويمكن تقسيم العديد من المؤشرات مثل الدوران إلى محلي وغير محلي. ولهذا التصنيف أهمية خاصة بالنسبة للتحليل لأنه يوفر معلومات قيمة عن التطورات القصيرة الأمد للأسواق المختلفة، لا سيما تلك القريبة من نقاط التحول في النشاط الاقتصادي.

الإطار التحليلي

تُستخدم مؤشرات الإنتاج والدوران لرصد الاتجاهات الاقتصادية، وعادةً ما يتم إصدارها على أساس شهري، وهي تسلط الضوء على التطورات الأخيرة لناحية الإنتاج والمبيعات في مجالات الصناعة، والبناء، والتجارة وغيرها من الخدمات. وتوفر مؤشرات الإنتاج معلومات عن الاتجاهات في مخرجات الإنتاج الشهري الفعلي (بغض النظر عما يحدث على صعيد المبيعات)، في حين يُستخدم الدوران في تقييم الاتجاهات الحالية للمبيعات، وبالتالي في تتبع الطلب.

وعند الدخول في تفاصيل التصنيف الصناعي المعياري الدولي، تقدم مؤشرات الإنتاج والدوران معلومات إضافية عن العلاقة الدينامية بين الصناعات المختلفة وأنواع المنتجات التي تنتجها هذه الصناعات مثل السلع الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية.

وصحيح أن مؤشرات الإنتاج والدوران وأجزائها المختلفة توفر معلومات قيمة عن أداء الاقتصاد الحقيقي، لكن لا يمكن فهم العلاقة الدينامية بين هذه المؤشرات الشديدة التواتر واستخدامها في تجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي، على غرار الحسابات القومية الربع السنوية، إلا عبر دمجها في الإطار الشامل والمتسق للحسابات القومية.

الإطار الإحصائي

يجري تجميع مؤشرات الإنتاج والدوران عادةً استناداً إلى مصدر دقيق وشهري للبيانات يغطي بشكل مباشر قسماً كبيراً من المجاميع. والأمثل هو أن تكون وتيرة مؤشرات الإنتاج شهرية، على أن يكون موعد التقديرات الأولى ٣٠ يوماً بعد الفترة المرجعية. وبما أن هذه المؤشرات تشكل مدخلات أساسية لتجميع التقديرات الأولى للناتج المحلي الإجمالي، يرتبط تحسين إتاحة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الوقت المناسب ارتباطاً مباشراً بتسريع وتيرة إصدار مؤشرات الإنتاج والدوران.

المجموعة الثالثة من المؤشرات: مؤشرات الأسعار

النطاق والتغطية

يركز مؤشر أسعار المستهلك على استهلاك الأسر المعيشية للسلع والخدمات. ويقيس بشكل عام التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية، أو تستخدمها أو تشتريها. والهدف العملي من معظم مؤشرات أسعار المستهلك هو قياس التغيرات الطارئة عبر الزمن على القيمة الإجمالية لبعض سلات استهلاك السلع والخدمات المحددة التي تشتريها الأسر المعيشية أو تحصل عليها في فترة معينة من الزمن. وتتفاوت الممارسات بين دولة وأخرى بشكل كبير فيما يتعلق بتضمين المؤشر ريع خدمات الإسكان ذات الصلة بالمساكن التي يشغلها مالكوها.

وقد يشتمل مؤشر أسعار الإنتاج على كافة الكيانات المحلية المنتجة للسلع والخدمات. ولطالما جرى تجميع مؤشر أسعار الإنتاج باعتباره مقياساً لتغير الأسعار في القطاعات المنتجة للسلع في الاقتصاد الوطني، كالزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والتعدين، والصناعات التحويلية والمرافق العامة.

وتتفاوت قطاعات الخدمات التي تقع ضمن نطاق مؤشر أسعار الإنتاج بشكل كبير بين البلدان. فبعض البلدان مهتم بوضع مؤشر لأسعار خدمات الشركات تقتصر فيه التغطية على خدمات الشركات (بما فيها الخدمات المهنية)؛ والقطاع المالي، والتأمين، والعقارات، وأماكن الإقامة والغذاء، والمعلومات، والاتصالات، ونقل السلع. ويشمل التعريف الأوسع نطاقاً جميع العمليات الخاصة بالخدمات التي تندرج في إطار الطلب الوسيط.

ويمكن لمؤشرات أسعار الإنتاج أن تتضمن مؤشرات مرتبطة بالمخرجات والمدخلات في عملية الإنتاج. ويرتبط قياس مؤشر أسعار الإنتاج للمخرجات بالتغيرات التي طرأت عبر الزمن على أسعار المبيع التي يتقاضاها المنتجون المحليون مقابل مخرجاتهم. وغالباً ما تكون الأسعار المدرجة ضمن هذا المؤشر عائدة للعملية التجارية الأولى للعديد من المنتجات وبعض الخدمات، وغالباً ما يشار إليه بـ "أسعار تسليم المصنع".

ويرتبط قياس مؤشر أسعار الإنتاج للمدخلات بالتغيرات التي تطرأ عبر الزمن على أسعار الشراء التي يدفعها المنتجون المحليون مقابل مدخلاتهم الوسيطة، التي يمكن أن تكون محلية أو مستوردة.

ويشكل مؤشر أسعار الواردات مؤشراً اقتصادياً يُستخدم في قياس التغيرات في أسعار السلع والمواد المستوردة. ويمكن أن يُستكمل هذا المؤشر بمؤشر أسعار الصادرات الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع والمواد المصدرة.

الإطار التحليلي

يُعتبر مؤشر أسعار المستهلك مؤشراً اقتصادياً أساسياً لتغير الأسعار. ويُستخدم بطرق عدة من قِبل الحكومات والشركات والمجتمع بشكل عام. ويؤثر هذا المؤشر على أسعار الفائدة والإعفاءات الضريبية، والأجور، ومكاسب الدولة، ومعاشات التقاعد، وأعمال الصيانة، والعقود، وغيرها من المدفوعات. وهو يُظهر أثر التضخم على ميزانيات الأسر، ويُستخدم كأحد المتغيرات الرئيسية في السياسات النقدية لتحديد مدى استقرار الأسعار واستهداف معدلات التضخم.

أما مؤشر أسعار الإنتاج فيستخدم في رصد وقياس التضخم في مختلف مراحل الإنتاج. ويستخدم العديد من مؤشرات أسعار الإنتاج الأكثر تفصيلاً في البنود ذات الصلة بتغير الأسعار في العقود التجارية أو في حسابات التكاليف الجارية على المستوى الداخلي. يتم كذلك تجميع بعض مؤشرات أسعار المستهلك بالنسبة إلى الأسهم والأصول الثابتة التي تملكها العديد من الصناعات. وتساعد هذه المؤشرات المحاسبين العاملين في الشركات في إعادة تقييم الأصول من حيث التكلفة التاريخية وصولاً إلى تكلفة الاستبدال. ويشكل مؤشر أسعار الإنتاج الخاص بخدمات الشركات تطوراً جديداً نسبياً ويوفر وسيلة موثوقة لقياس ورصد التضخم على صعيد الخدمات فيما بين المؤسسات التجارية.

الإطار الإحصائي

في العديد من البلدان، يتم إعداد مجموع إجمالي مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار الاستهلاك على أساس شهري، على أن يتم إصدارها خلال فترة وجيزة بعد الشهر المرجعي. ويمكن تقديم هذه المؤشرات إلى المستخدمين على أنها تمثل التغيرات الحاصلة من عام إلى عام أو من شهر إلى شهر، باعتبارها مؤشرات سنوية أو معدلات تغيير سنوية.

وتعد بعض البلدان تقديرات أولى لمؤشر أسعار المستهلك استناداً إلى معلومات أولية حول الأسعار متعلقة بالشهر المرجعي. وتجمع عملية التخمين الأولى معلومات تاريخية ومعلومات جزئية عن تطورات الأسعار في الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى مؤشر إجمالي لكافة المواد من دون تفاصيل إضافية.

المجموعة الرابعة من المؤشرات: مؤشرات سوق العمل

النطاق والتغطية

تتضمن هذه المجموعة معدلات العمالة والبطالة.

يمكن أن تشير إحصاءات العمالة إلى عدد العاملين بشكل عام، لكن يمكن التوصل إلى أرقام تقديرية بهذا الخصوص بشكل مؤقت عبر استخدام عدد العاملين بأجر. والفرق الأساسي بين عدد العاملين وعدد العاملين بأجر يكمن في عدد الأشخاص الذي يعملون مجاناً، وهم مشمولون بالمؤشر الأول وليس بالثاني.

يُحدّد عدد الأشخاص العاملين بمجموع الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة ما (مصنع، ومتجر، ومكتب، إلخ)، فضلاً عن الأشخاص الذين يعملون خارج الوحدة، وينتمون إليها، ويتقاضون أجراً منها. وينطوي التحديد أيضاً على الأشخاص المتغيبين لمدة قصيرة، وكذلك المضربين، لكن ليس أولئك الذين يتغيبون لفترة غير محددة من الزمن. وهو يضم أيضاً العاملين بدوام جزئي بموجب القوانين المرعية الإجراء في بلدانهم الواردة أسماؤهم في كشوف المرتبات، إلى جانب العمال الموسميين، والمتدرجين، والذين يعملون من منازلهم والواردة أسماؤهم في كشوف المرتبات. ويستثني عدد العاملين العمالة التي توفرها إلى الوحدة مؤسسات أخرى أو الأشخاص الذين يضطلعون بأعمال صيانة وتصليح في وحدة المراقبة باسم مؤسسات أخرى، وأولئك الذين التحقوا بالتجنيد الإجباري.

الإطار التحليلي

تتضمن بيانات سوق العمل مجموعة أساسية من المؤشرات لتقييم الوضع الدوري ولصياغة السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي. ولهذه المؤشرات دور أساسي في استحداث

مؤشرات أساسية أخرى لتحليل التوازن الاقتصادي الطويل الأمد والحراك المحيط به، مثل معدل التضخم الاقتصادي غير المتسارع للبطالة ومنحنى فيليبس (أي العلاقة بين التضخم والبطالة).

والبطالة باعتبارها مؤشراً هي مؤشرٌ متأخرٌ في دورة الأعمال للنشاط الاقتصادي، ويمكن تجزئة هذا المؤشر إلى البطالة الهيكلية وتلك القصيرة الأمد. ويتولى المستخدمون على المستوى الوطني رصد هذا المؤشر عن كثب لأنه ينذر بتراكم الضغوط المالية على المدينين القصير والطويل.

الإطار الإحصائي

تُصنّف بيانات العمالة حسب الجنس والعمر، ويُمكن تقديم البيانات إما بآلاف الأشخاص أو كمعدل (معدل البطالة). ويُعرض أيضاً تغير النسب المئوية لإظهار تطور هذا المجموع. وتنشر البيانات على أساس شهري، أكانت معدلة موسمياً أم لا.

المجموعة الخامسة من المؤشرات: مؤشرات القطاع الخارجي

النطاق والتغطية

يجري رصد العمليات والأوضاع في بلد معيّن مقارنة بسائر العالم على أساس الحسابات الدولية من خلال ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. فميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يعطي صورة موجزة عن العمليات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة من الزمن. وهو يتضمن حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، وحساب رأس المال والحساب المالي. أما وضع الاستثمار الدولي، فهو عبارة عن بيان يُظهر، في فترة من الزمن، قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد معين، وخصوم المقيمين في اقتصاد معين نسبة إلى غير المقيمين.

ويُستكمل هذان البيانان بحساب أكثر تفصيلاً حول عمليات وأوضاع الاحتياطي الدولي الرسمي والدين الخارجي.

الإطار التحليلي

توفر الحسابات الدولية إطاراً متكاملاً لتحليل العلاقات الدولية لاقتصاد معين، ما يتيح رصد أدائه الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، وسياسة أسعار الصرف، والاحتياطي وإدارة الدين الخارجي. وفي ظل الترابط بين المنتجات والأسواق المالية والرصد الدقيق للمعاملات والأوضاع العينية والمالية وإعداد التقارير بشأنها، مع توفر التفاصيل الكافية من القطاعات النظيرة، أصبحت العملات الأجنبية وتركيبة آجال الاستحقاق من الأدوات الأساسية في تقييم التعرض للعوامل الخارجية على المستويين الوطني والعالمي.

وفيما يتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات، للمكونات والإجراءات الموجزة أهمية خاصة في رصد صادرات السلع والخدمات وواردتها والعائد على حركة اليد العاملة والموارد المالية، وذلك من خلال قياس التحويلات، وأسعار الفائدة، والأرباح، والعائدات المعاد استثمارها. وتساهم اتجاهات هذه التدفقات، إلى جانب التدفقات الرسمية للمساعدة الدولية من خلال الهبات، في الرصد الدقيق لآليات الانتقال وأوجه الضعف على صعيد المنتجات، وأسواق العمل ورأس المال في العالم.

ويمكن فهم آليات انتقال الأموال وأوجه القصور فيه من خلال الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي، سواء أكانت بشكل أدوات مالية مثل الذهب النقدي، والعملات والودائع، وسندات الدين، والقروض، وغيرها، أم مصنفة ضمن فئات عملية مثل الاستثمار المباشر، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، والمشتقات المالية، وغيرها من الأصول الاستثمارية والاحتياطية.

ويساعد تتبع علاقات الاستثمار المباشر في فهم التطورات والمخاطر على صعيد الإنتاج والتجارة والمالية من خلال الرقابة والتأثير الخارجيين. وعلى خلاف الاستثمار المباشر، يضطلع المستثمرون

في حافظة الأوراق المالية تقليدياً بدور محدود في عملية صنع القرار داخل المؤسسات مع ما يصحب ذلك من تداعيات هامة على التدفقات المستقبلية وتقلبات الأسعار ومراكز المستثمرين. ويختلف الاستثمار في الحافظة المالية عن أشكال الاستثمار الأخرى، إذ يوفر طريقة مباشرة للنفاذ إلى الأسواق المالية، ما يعني أنه قادر على تأمين السيولة والمرونة. وهو يرتبط بالأسواق المالية ومزودي الخدمات مثل العاملين في قطاع المصارف، والمنظمين، والتجار. والجدير بالذكر أن طبيعة المشتقات المالية باعتبارها أدوات يجري من خلالها التعامل مع المخاطر كعنصر قائم بحد ذاته في الأسواق المالية، تميزها عن أنواع الاستثمارات الأخرى.

والحاجة إلى الإيفاء بمتطلبات تمويل ميزان المدفوعات والقدرة على القيام بتدخلات على صعيد السوق من أجل التأثير على سعر الصرف تشكل في معظم الحالات محفزاً لرصد الأصول الاحتياطية الدولية.

ومن خلال دمج الخصوم المالية، باستثناء الحصص، وغيرها من الأسهم والمشتقات المالية، يوفر مجموع الدين الخارجي قياساً مختصراً للمخاطر الخارجية على الخصوم الفعلية غير المسددة التي يجب دفع رؤوس أموالها و/أو فوائدها. ولأغراض التحليل، يُسجل الدين الخارجي كدين عام ودين مضمون من الأموال العامة، ودينٍ خاص، وذلك حسب آجال الاستحقاق القصيرة، أو الطويلة أو فترة الاستحقاق المتبقية. ويشمل التسجيل إشارة إلى الموعد الذي يتوجب فيه تسديد المدفوعات، وبالتالي إلى مخاطر السيولة التي يُحتمل أن يواجهها الاقتصاد.
وللجدول الزمني للتسديد أهمية خاصة، لا سيما بالنسبة إلى المدفوعات التي يستحق أجلها في المدى القصير. فمن شأن الجدول الزمني لتسديد خدمة الدين أن يسمح بتوقع المدفوعات الخاصة بإجمالي الدين الخارجي غير المسدد في التاريخ المرجعي. ويساهم هذا الجدول في تقييم مخاطر السيولة الناجمة عن تجميع المدفوعات بغض النظر عن أجل الاستحقاق الأساسي لصكوك الدين. وقد يتيح الإنذار المبكر لهذا التجميع اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للخطر الناجم عنه.

ويُعتبر رصد بيانات تجارة البضائع من فئات التجارة الخارجية الأخرى التي يجب تتبعها على نحو آني من حيث الحركة المادية للسلع عبر الحدود. ويشكل بالتالي مؤشراً متكرراً وأكثر تفصيلاً للتطورات على صعيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الإطار الإحصائي

يستحسن إصدار ميزان المدفوعات على نحو فصلي ضمن الربع السنوي الذي يلي الفترة المرجعية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى وضع الاستثمار العالمي. وقد لا تنطبق هذه التوصيات في البلدان التي يُعتبر النظام الإحصائي الوطني فيها أقل تطوراً، لكن ينبغي حثها على أن تكون وتيرة إصداراتها سنوية في فترة تتراوح ما بين ستة وتسعة أشهر بعد الفترة المرجعية.

أما إصدارات الأصول الاحتياطية الرسمية ونموذج الاحتياطي الدولي فيمكن أن تكون على أساس شهري، بوتيرة شهر واحد بعد الفترة المرجعية بسبب توفر بيانات المصدر بشكل شهري من مسوحات البنوك المركزية. ويمكن تحسين وتيرة وتوقيت بيانات الأصول الاحتياطية الرسمية والنموذج الاحتياطي الدولي في البلدان التي تجمع بيانات المصرف المركزي وتعد التقارير بشأنها بوتيرة أكبر.

وفيما يتعلق ببيانات الدين الخارجي، بات من الممكن تعميم سلاسل فصلية بتأخير لا يتعدى الربع السنوي الواحد تغطي أربعة قطاعات (الحكومة العامة، والهيئات النقدية، والقطاع المصرفي وقطاعات أخرى) في ضوء التحسن الذي طرأ على عملية تتبع الدين. ولغايات التحليل، من الضروري تصنيف هذه البيانات الربع السنوية حسب أجل الاستحقاق الأساسي على المدينين القريب والبعيد، والأدوات المالية، والدين الخاص والعام أو المضمون من الأموال العامة.

وقد بدأ المزيد من البلدان بتعميم معلومات إضافية عن المدفوعات المستقبلية لخدمة الدين، يحدَّد فيها عنصرا رأس المال والفائدة بشكل منفصل، وذلك على سبيل المثال على أساس مرتين في العام بالنسبة للفصول الأربعة الأولى، ومن ثم الفصلين اللاحقين بتأخير لا يتعدى الربع السنوي الواحد. كذلك يمكن تصنيف البيانات حسب القطاعات مثل: الحكومة العامة، والهيئات المالية، والمصارف، وغيرها من القطاعات. ويستحسن أيضاً نشر وثيقة مفصلة حول الدين الخارجي بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، وذلك بشكل فصلي.

ومن الضروري نشر البيانات المتعلقة بمجموع صادرات البضائع وواردتها على نحو آني بمعدل مرة كل شهر. ويُستحسن أن تكون البيانات المنشورة عن الصادرات والواردات مصنفة حسب الفئات الأساسية حتى ولو ترتب على ذلك بعض التأخير في النشر.

المجموعة السادسة من المؤشرات: مؤشرات القطاع المالي

النطاق والتغطية

تحدد خصائص القطاع المالي من خلال الإحصاءات النقدية والمالية. فالإحصاءات النقدية تسمح برصد المواقع والعمليات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية وغير المالية في قطاع تمويل الشركات في اقتصاد ما. وتنشر الإحصاءات الشديدة التواتر في ميزانيات عامة حسب القطاعات حيث تُجمع الميزانيات العامة للبنوك المركزية ولشركات الإيداع والشركات المالية الأخرى، وتحسَب الأصول والخصوم للحصول على مجاميع للقاعدة النقدية والمعروض النقدي.

وتشتمل الإحصاءات المالية على ميزانيات عامة قطاعية لكافة القطاعات الاقتصادية مع مجموعة شاملة من البيانات المتعلقة بالمخزون والتدفقات على صعيد الأصول والخصوم المالية في كافة القطاعات الاقتصادية. ويتم تنظيم الإحصاءات المالية وعرضها بشكل يظهر التدفقات المالية بين القطاعات الاقتصادية والأصول والخصوم المالية ذات الصلة.

ويشمل إطار الإحصاءات النقدية مسوح المصرف المركزي، وشركات الإيداع والشركات المالية. ويصنف هذا الإطار كافة الشركات المالية التي لديها خصوم مدرجة ضمن التعريف الوطني "للمعروض النقدي" على أنها شركات إيداع، ويوصي بتجميع شركات الإيداع في نموذج على مثال الميزانية العامة، يبين خصوم المعروض النقدي لهذه الشركات وما يقابلها من أصول.

ويوفر العرض الموحد لمسح قطاع الشركات المالية بيانات عن المخزون والتدفقات لتحليل المطالبات والالتزامات لكافة قطاعات الاقتصاد والقطاعات غير المقيمة، على مستوى قطاع الشركات المالية بكامله. وتوفر مسوحات الشركات المالية مقياساً شاملاً للائتمانات التي تمنحها الشركات المالية للقطاعات الأخرى، وقد تشمل مقاييس الائتمانات جميع أشكال الأصول المالية التي تُعتبر أنواعاً من الائتمانات أو جزءاً منها.

الإطار التحليلي

سيشكل مسح شركات الإيداع بالنسبة للعديد من البلدان المجموعة الأساسية من المجاميع النقدية لسياسات الاقتصاد الكلي بشأن النقد والائتمان.

وتحدد هذه المجاميع النقدية خصائص الميزانية العامة والخصوم المالية لمكونات المعروض النقدي وفقاً لتعريفه الوطني، فيدمج بين الأصول المالية التي تحدد الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية.

ويجمع مسح شركات الإيداع ما بين المسح الخاص بالبنك المركزي وذاك المتعلق بشركات إيداع أخرى، علماً أن المسح الخاص بالمصرف المركزي هو الذي يحدد القاعدة النقدية المحتفظ بها

كخصوم في المصرف المركزي بشكل عملات وطنية وودائع احتياطية. وتُعتبر القاعدة النقدية من المجاميع الأساسية بالنسبة للسياسة النقدية؛ فعندما تتغير، غالباً ما تتسبب بزيادات غير متوازية على صعيد النقد والائتمان.

وقد تغطي مقاييس الائتمان جميع أشكال الائتمانات أو جزءاً منها. فالمقاييس المحدودة تغطي القروض، وسندات أخرى غير الأسهم، والقروض والائتمانات التجارية. وتستثني هذه المقاييس الودائع والحصص وغيرها من أشكال الأسهم والمشتقات المالية، والتأمين على الحياة، ومعاشات التقاعد على شكل احتياطات تقنية مرتبطة بالتأمين، والحسابات الأخرى المستحقة التي لا تشكل جزءاً من الائتمانات التجارية.

وتشتمل مقاييس الائتمان ذات الصلة بصياغة وتطبيق السياسات النقدية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي على ائتمانات المصرف المركزي والحكومة المركزية.

ويمكن منح ائتمانات المصرف المركزي من أجل: (أ) توفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات الجارية لشركات الإيداع الأخرى؛ (ب) تمكين شركات الإيداع الأخرى من الاستجابة للطلب الموسمي على الائتمانات؛ (ج) التأثير على الظروف المالية الوطنية وكمية المعروض النقدي؛ (د) توفير المساعدة في الحالات الطارئة.

وتقدم الحكومات المركزية الخدمات الائتمانية للشركات المالية من خلال منح القروض أو توفير الودائع التي سيتم استخدامها للتوسع الائتماني. وغالباً ما تقدم الحكومات أيضاً الائتمانات للقطاعات غير المالية سعياً إلى تحقيق أهداف السياسات العامة مثل إقامة صناعات أو مناطق صناعية خاصة أو توفير المساعدة في الحالات الطارئة. وعادةً ما تمنح الوحدات الحكومية القروض بأسعار فائدة مدعومة (أي أقل من أسعار السوق). وتشمل الإجراءات الائتمانية الحكومية القروض التي تمنحها الحكومة المركزية وعلى مختلف المستويات الحكومية.

وتُستخدم الإحصاءات المالية لغايات التحليل لأنها تعطي صورة واضحة عن العلاقات التي تربط بين القطاعات الفرعية للشركات المالية والقطاع المالي والقطاعات الأخرى للاقتصاد والقطاعات غير المقيمة. وتوضح البيانات المتعلقة بالقروض وأدوات أسواق رأس المال مثل السندات مدى استخدام البلدان للمؤسسات المالية وأسواق رأس المال في تأمين التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي. وتتيح هذه البيانات أيضاً وسائل لتقييم الأهمية النسبية لأنواع مختلفة من التمويل ولرصد التغيرات الحاصلة في مصادر التمويل عبر الوقت.

وتوضح البيانات كذلك مصادر تمويل قطاع تمويل الشركات وغيره من القطاعات. ويجري تحديد أشكال الأصول المالية المجمعة والودائع ومعاشات التقاعد، واحتياطي التأمين على الحياة والسندات المالية. وتوفر الإحصاءات المالية وسائل لمعرفة مدى مساهمة مصادر التمويل المحلية والأجنبية في النفقات الجارية، وتكوين رأس المال والاستثمارات في الأدوات المالية في بلد معيّن.

ويستخدم صانعو السياسات الإحصاءات المالية من أجل تحليل التطورات الاقتصادية والمالية داخل البلدان ومقارنة التطورات الاقتصادية والنقدية بين بلد وآخر. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الإحصاءات المالية من المدخلات الأساسية لنهج الميزانية العامة في تحليل مدى تأثر البلد بالصدمات الخارجية أو الداخلية. ويُظهر الحساب المالي تدفقات الأموال من قطاعات تساهم في زيادة الادخار إلى تلك التي تعتمد على الاقتراض، والتي يجري نقلها إما عبر وسيط في القطاع المالي أو من خلال الإقراض المباشر بين القطاعات غير المالية.

الإطار الإحصائي

تتمتع معظم البلدان بخبرة طويلة في مجال تجميع ونشر بيانات الميزانيات العامة (المخزون) لصالح البنك المركزي وغيره من شركات الإيداع على أساس شهري. وتعمل بعض البلدان حالياً على تجميع ورفع البيانات الخاصة بالميزانية العامة لصالح بعض أو كل فئات الشركات المالية الأخرى على أساس ربع سنوي أو سنوي، أو على أساس شهري بالنسبة للبلدان الأكثر تقدماً. وتشكل هذه الممارسات أساسا لبعديْ التوقيت والتواتر اللذين تم تحديدهما للنشر على أساس شهري لصالح المصرف المركزي وشركات الإيداع الأخرى.

وقد تواجه بعض البلدان صعوبات في تقديم بيانات ربع سنوية للشركات المالية في الوقت المناسب لأن شركات التأمين، وصناديق التقاعد، والشركات التابعة المالية، غالباً ما ترفع البيانات على أساس سنوي وبفترات تأخير طويلة. وعادةً ما يتم رفع هذه البيانات إلى الهيئات المشرفة أو غيرها من الأجهزة الحكومية المعنية بالإبلاغ عن بيانات المصدر لوضع الإحصاءات النقدية أو المالية.

وبالنسبة لهذه البلدان، قد يكون من الضروري تطوير عملية رفع البيانات على أساس ربع سنوي لصالح الشركات المالية الأخرى على المدى المتوسط، ما قد يستوجب قيام المؤسسات المالية الأخرى برفع البيانات مباشرة إلى الأشخاص المولجين جمع الإحصاءات النقدية. وينطبق تجميع الإحصاءات المالية على أساس ربع سنوي على البلدان التي تتوفر لديها في الأساس بيانات ربع سنوية للحسابات الجارية والرأسمالية الخاصة بإحصاءات الحسابات القومية، أو التي تعمل حالياً على التحول من إحصاءات الحسابات القومية السنوية إلى أخرى ربع سنوية.

المجموعة السابعة من المؤشرات: مؤشرات قطاع الحكومة العامة

النطاق والتغطية

تقع عمليات الحكومة العامة ضمن نطاق مؤشرات القطاع الحكومي. وتغطي هذه المؤشرات، بإطارها الإحصائي الأشمل للإحصاءات المالية الحكومية، الحكومات المركزية والمناطقية والمحلية. ويُمكن توسيع نطاق هذه المؤشرات لتشمل المؤسسات العامة فتمثل بالتالي القطاع العام برمته.
وترتبط الإحصاءات بالإيرادات والنفقات والميزانيات، وحيث أمكن بالتمويل المحلي والخارجي (مع التمييز بين التمويل المصرفي وغير المصارفي على الصعيد المحلي). ومن أجل الحصول على مؤشرات أكثر تواتراً وأحسن توقيتاً حول الوضع المالي لعمليات الحكومة العامة، يتم اللجوء إلى عمليات الحكومة المركزية. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يغطي سوى الحسابات المتعلقة بالميزانية، ووحدات أخرى من الحكومة المركزية (الضمان الاجتماعي والوحدات والحسابات خارج الميزانية) وحسب.

الإطار التحليلي

صُمّم الإطار الخاص بإحصاءات المالية العامة على نحو يوفر إحصاءات تتيح لصانعي السياسات والمحللين دراسة التطورات في العمليات المالية والوضع المالي والسيولة على صعيد قطاع الحكومة أو القطاع العام بشكل متسق ومنهجي. ويمكن استخدام هذا الإطار لتحليل العمليات التي تجرى على مستوى محدد من الحكومة والمعاملات بين بعض المستويات الحكومية من جهة وعلى صعيد الحكومة أو القطاع العام بمجمله من جهة أخرى.

ومن الطرق المستخدمة في هذا الإطار في توفير معلومات موجزة حول الأداء الإجمالي للحكومة أو القطاع العام ووضعهما المالي مجموعة من بنود التوازن مثل صافي ميزانية التشغيل، وميزانية التشغيل الأساسية، وصافي الإقراض/الاقتراض، والعجز/الفائض الحكومي، والتغيرات الحاصلة في صافي قيمة الأصول. ويتم استكمال بنود التوازن المذكورة التي يجري قياسها استناداً إلى مبادئ تراكمية بالفائض أو العجز النقدي بصفته مقياساً موجزاً للعمليات الحكومية المحسوبة على أساس نقدي.

ويشكل كل من صافي ميزانية التشغيل، وميزانية التشغيل الأساسية، وصافي الإقراض/الاقتراض، والعجز/الفائض الحكومي أدوات قياس موجزة لاستدامة العمليات الحكومية. ويُعتبر صافي الإقراض/الاقتراض أداة موجزة للقياس تُظهر إلى أي مدى توفر الحكومة الموارد المالية لقطاعات أخرى في الاقتصاد أم تستخدم الموارد المالية التي تولدها قطاعات أخرى.

أما العجز/الفائض الحكومي، فيُعتبر أداة قياس مثيرة للاهتمام لاختلافها عن صافي الإقراض/الاقتراض بالنسبة للمعاملات المعترف بها والمصنفة على أنها معاملات في الأصول والخصوم لغايات السياسة العامة مثل عمليات شراء الأسهم أو توفير القروض. وقد أصبحت هذه الأخيرة أكثر ارتباطاً باستجابات حكومات المنطقة من خلال السياسة المالية في ظل الأزمة المالية الحالية.

وصحيح أنه يتم الحصول على الميزانيات المشار إليها أعلاه باعتبارها إحصاءات تحليلية موجزة من خلال رصد التدفق والمخزون على أساس تراكمي، للمعلومات المتعلقة بمصادر النقد واستخداماته أهميتها في تقييم سيولة القطاع العام. ويستخلص المقياس الموجز للسيولة من الرصيد النقدي: الفائض أو العجز النقدي. وتُظهر أداة القياس المذكورة إجمالي التدفقات النقدية الواردة من العمليات الجارية وصافي التدفقات النقدية الخارجة من العمليات في الأصول غير المالية. ومن الضروري استكمال أدوات القياس الموجزة بإحصاءات موجزة قائمة على مخزون الأصول والخصوم المالية، وذلك حسب العمليات الحكومية.

الإطار الإحصائي

تزداد الحاجة إلى توفر بيانات مالية بوتيرة تتخطى الوتيرة السنوية أو الربع السنوية بهدف تسهيل الرصد المبكر لقضايا الملاءة والسيولة وغيرها من الأبعاد التحليلية حول العمليات والأوضاع المالية. ويستفيد كل من قطاع الأعمال والسلطة النقدية من الإصدار المبكر لهذه المؤشرات من أجل استباق حصول صدمات محتملة على صعيد السياسة المالية. وغالباً ما تلبي البلدان الطلب على البيانات المالية من خلال التعميم الشهري لأدوات قياس موجزة لأرصدة الميزانية المتعلقة بعمليات الحكومة المركزية، فضلاً عن إحصاءات ربع سنوية للديون. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان الأخرى قد وسعت النطاق ليشمل حسابات الحكومة الربع السنوية بتأخير يصل إلى ٣٠ يوماً.
ومع توفر البيانات حول عمليات الحكومة المركزية على أساس شهري، تدعى معظم البلدان إلى الامتثال إلى المعيار الشهري في التواتر والتوقيت. وفيما يتعلق بالدين القومي، يوصى بنشر البيانات على أساس ربع سنوي عندما لا يتم توفير بيانات المصدر قبل ذلك.

المجموعة العاشرة من المؤشرات: مؤشرات السوق المالية

النطاق والتغطية

تضم هذه المجموعة من البيانات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية، ومؤشرات سوق الأسهم، وأسعار السندات الحكومية الطويلة الأمد، وغيرها من المؤشرات مثل الفارق بين أسعار الفائدة. وترتبط قدرة البلدان على تقديم إحصاءات حول كافة الأسعار المذكورة بمدى توفر الأسواق الخاصة بها.

والمقصود بأسعار الفائدة مختلف أنواع أسعار الفائدة مثل المعدلات الشهرية لأسعار الفائدة على الأموال المودعة ليوم واحد في الأسواق المالية حسب الأرقام الوطنية، أو المعدلات الشهرية لأسعار الفائدة عل الأموال المودعة لثلاثة أشهر وفقاً للأرقام الوطنية. ومن أسعار الفائدة الأخرى المعدل الشهري لريع السندات ذات آجال الاستحقاق التي تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر على صعيد سندات الخزينة.

والمقصود بأسعار الصرف أسعار الصرف في الأسواق الآنية والمستقبلية للعملات الرئيسية مقابل العملة الوطنية (أسعار الصرف الثنائية) استناداً إلى متوسطات أسعار شهرية وأخرى لكل نهاية

شهر بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من العملات. ويجري حساب أسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية باعتبارها معدلات أسعار فعلية مرجحة حسب الحصص التجارية. وفيما يخص الأسعار الحقيقية الفعلية، تستخدم أسعار المستهلك كعامل انكماش.

ومؤشر أسواق الأسهم هو المتوسط الشهري للمؤشرات في أكبر أسواق الأسهم الوطنية.

وسعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأمد هو سعر الفائدة الطويلة الأمد المحتسبة باعتبارها المتوسط الشهري لإيرادات سندات الحكومة المركزية التي يمتد استحقاقها المتبقي على قرابة عشر سنوات.

وأسعار الفائدة التي يحددها المصرف المركزي هي أسعار مرجعية يطبقها على القروض التي يقدمها لشركات الإيداع الأخرى.

والفوارق بين أسعار الفائدة هي الفوارق بالنقاط المئوية بين الفائدة المكتسبة والفائدة المدفوعة، أو أسعار الاقتراض والإقراض، أو بين أسعار الإقراض وإيرادات السندات، مثل أسعار الإقراض لليلة واحدة وأسعار السندات الحكومية الطويلة الأمد.

<u>الإطار التحليلي</u> يستخدم تحليل أسعار الفائدة والفوارق بين أسعار الفائدة في وضع منحنيات للإيرادات هي بمثابة إنذار مبكر يعول عليه كل من المصرف المركزي والحكومة في تحديد سياسات الاقتصاد الكلي. وفي معظم الأحيان، يأخذ المنحنى منحىً تصاعدياً، وبالتالي يكون الفارق بين أسعار الفائدة إيجابياً، ما يعني أن الإيرادات سترتفع كل ما طال أجل الاستحقاق. ويُظهر هذا الشكل من المنحنى ارتفاع الإيرادات على السندات الأطول أمداً الذي يُمكن تفسيره على أنه تعويض على المستثمرين لتعرضهم بشكل أكبر لمخاطر التغيير الذي قد يطرأ على أسعار الفائدة المستقبلية.

وفي بعض الأحيان، يأخذ المنحنى منحىً نزولياً أو عكسياً، ما يعني أن الفارق بين أسعار الفائدة سلبي. وتنشأ هذه العلاقة العكسية عندما يتوقع المستثمر حصول انكماش في المستقبل القريب، فيبيع سنداته القصيرة الأمد ويشتري سندات أطول أمداً يحملها معه طيلة فترة الانكماش. والجدير بالذكر أن بيع السندات القصيرة الأمد سيؤدي إلى خفض سعرها وبالتالي إلى ارتفاع إيراداتها، في حين أن شراء السندات الطويلة الأمد سيؤدي إلى ارتفاع سعرها، وبالتالي إلى تراجع إيراداتها. وفي حال كانت هذه الآثار قوية بما فيه الكفاية، يمكن للفارق بين أسعار الفائدة أن يأخذ منحىً عكسياً أو يصبح سلبياً.

وتشكل حركة أسعار الفائدة إشارات قصيرة الأمد للقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وتتولى الهيئات المالية رصدها عن كثب. فهي في موقع يسمح لها باستخدام احتياطها من العملات الأجنبية للتأثير على أسعار السوق إما من خلال شراء العملات الأجنبية أو من خلال بيعها. وتُستخدم أسعار الفائدة الفعلية كمؤشر لفهم القدرة التنافسية على الصعيد الدولي لناحية أسعار صرف العملات الأجنبية للشركاء التجاريين الأساسيين، وهو أمر لا يمكن فهمه عبر التدقيق في أسعار الصرف وحدها.

ويُعتبر مؤشرا أسواق الأسهم ورسملة السوق مؤشرين أساسيين لتتبع وضع الاقتصاد بالوقت الحقيقي. وتُظهر حركة هذين المؤشرين الربحية المتوقعة في المستقبل للشركات مقابل استثماراتها وابتكاراتها. ويتم رصد الانحراف عن التطورات التي تطرأ على الاتجاهات بدقة، لأن آثار الجولة الثانية لتقلبات القيمة قد تترك آثاراً كبرى على الإنتاج والاستهلاك والتراكم على صعيد الاقتصاد الكلي.

<u>الإطار الإحصائي</u> تتوفر معظم مؤشرات الأسواق المالية بشكل يومي من المصادر التجارية. ويوصى بتجميع المعدلات الشهرية أو القياسات في نهاية الشهر وإصدارها بعد فترة وجيزة من الشهر المرجعي.

المجموعة ١١ من المؤشرات: مؤشرات السوق العقاري

النطاق والتغطية

تتضمن هذه المجموعة من البيانات مؤشر أسعار الملكية السكنية.

يصدر عدد محدود من البلدان مؤشرات أسعار الملكية السكنية والعقارات التجارية، وهي ترتبط بالبيانات المتعلقة بالأسعار الأساسية مثل كلفة العمليات، والقيمة التقديرية للملكية، والأحكام الصادرة عن خبراء السوق، وسعر الطلب، والتغطية الجغرافية (المناطق الحضرية أو المدن الرئيسية) وأنواع المساكن (جديدة أو قائمة سابقاً)، إلخ.

الإطار التحليلي

ارتفع الطلب على هذه المؤشرات إثر نسب انعدام الاستقرار على صعيدي الاقتصاد الكلي والمالية إلى أسواق الإسكان والعقارات. والهدف من مؤشرات أسعار الملكية هو إظهار التغيرات في الأسعار، وإضفاء التعديلات اللازمة التي تطرأ على خصائص الملكية مع الوقت. وتبين قيم العمليات الأموال التي يتم إنفاقها على شراء ملكية سكنية.

الإطار الإحصائي

يصدر كل من مؤشرات أسعار الملكيات السكنية والتجارية وبيانات العمليات العقارية، بالأعداد والقيم، على صعيد مبيعات المنازل بوتيرة ربع سنوية وبالتوقيت نفسه لتقييم ديناميات أنشطة سوق الإسكان.

المجموعة ١٢ من المؤشرات: مؤشرات الثقة

النطاق والتغطية

تتضمن هذه المجموعة من البيانات مؤشرات حول ثقة المستهلك والشركات.

الإطار التحليلي

توفر مسوحات المستهلكين والشركات معلومات أساسية للرقابة الاقتصادية، وإعداد التوقعات على المدى القصير، وإجراء بحوث اقتصادية. وتُستخدم على نطاق واسع في رصد نقاط التحول في الدورة الاقتصادية.

الإطار الإحصائي

تستند مؤشرات ثقة الشركات إلى مسوح الشركات التي قد تغطي نشاطاً اقتصادياً واحداً مثل الصناعات التحويلية، أو مجموعة أوسع من الأنشطة المتداخلة كالبناء، وتجارة التجزئة والخدمات المالية. أما مسوحات ثقة المستهلك فتقوم على مسوحات الأسر المعيشية.
ومعظم أسئلة المسوح نوعية بطبيعتها، ويتم تجميع الإجابات عليها بشكل "ترجيحات". وتجمع الترجيحات على أساس الفارق بين نسب المجيبين بنعم أو بلا. وتُستخدم لاحقاً سلاسل الترجيحات في وضع مؤشرات مركبة تصدر على أساس شهري أو ربع سنوي بحسب وتيرة المسوحات.

وعلى سبيل التوضيح، تتضمن مسوحات الشركات أسئلة تشير إلى تقييم للاتجاهات الأخيرة في الإنتاج، وإلى المستويات الحالية في سجلات الطلبيات والمخزون، فضلاً عن التوقعات المتعلقة بالإنتاج وأسعار المبيع والعمالة. أما مسوحات المستهلك فتجمع معلومات حول قرارات الأسر المعيشية بالإنفاق والإدخار، إلى جانب تقييمات للعوامل التي تؤثر بنظرهم على هذه القرارات.